دور النفط في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

م.د. أخلاص قاسم نافل(*)

الملخص

أن الاقتصاد العراقي كان يعاني على مدار السنوات السابقة لعام ٢٠٠٣ حتى بعد عام ٢٠٠٣ من أخفاقات أقتصادية ليس فقط لأعتمادة على النفط كمحور أو محرك أساس لبقية القطاعات الاخرى وانما أمتد ليشمل الاخفاق الرئيس للدولة الريعية العراقية كان مرتبط على الدوام بسلوكها الاقتصادي (المرتبط بأدارتها الشخصانية المعلن هو غير العقلانية)، فضلاً عن الاخفاق في التخصيص السيء للموارد النفطية بين أوجة استخداماتها (الاستثمارية) المختلفة .

إما بعد عام ٢٠٠٣ واحتلال العراق فأن تلك الخصائص الرئيسة لنمط أدارة سلطة الريع لمتتغير في مجالات الانتاج وإعادة الانتاج وتوزيع الريع النفطي، بل زاد من تدني كفاءة توزيع الريع النفطي، والى تفاقم وتعزيز جميع المظاهر السلبية والاختلالات الاقتصادية والمجتمعية والسلوكية .

The role of oil in the Iraqi economy after 2003

That the Iraqi economy was suffering over the years prior to 2003, even after the 2003 economic failures, not only to its dependence on oil as a hub or drive a basis for the rest of the other sectors, but has extended to the failure of President of the State of the reinter Iraq was linked constantly by its own conduct economic (associated managed personalize declared and non-rationality), as well as the failure to poor allocation of resources between the aspects of oil uses (investment) different .

Either after 2003 and the occupation of Iraq, those key characteristics of the pattern of management authority rents have not changed in the areas of production and re-production and distribution of oil revenues, but increased from the low efficiency of the distribution of oil revenues, and to aggravate and enhance all the negative aspects and economic imbalances and social and behavioral.

(*) قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

المقدمة

يعد العراق جزء من المنظومة العالمية وخاصة على المستوى الاقتصادي منذ بداية تأسيس الدولة عام ١٩٢٠، وقد تبلور ذلك في الثلاثينات من القرن العشرين عندما بدأ يصدر النفط والاعتماد على عوائده في معالجة العجوزات في الموازنة العامة للدولة، وأخذ الاعتماد عليه في تزايد مستمر في الوقت الذي اخذت فيه مؤشرات الاقتصاد في تزايد مستمر، الامر الذي أنعكس على الاقتصاد العراقي برمته، وترك آثار كبيرة على النطاقين المحلي والدولي.

هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان العلاقة بين القطاع النفطي والاقتصاد العراقي وتأثير الاول (النفط) سلباً ام أيجاباً .

أهمية البحث :

على مستوى السياسة النفطية فقد ظهر على مدار السنوات السابقة مصطلح ما يعرف (لعنة الموارد) ،أي عندما تتحول الثروة الطبيعية (النفط) الى عامل أساس في تشويه الاقتصاد ونمو الانظمة الاستبدادية . وتؤدي الى هدر الكثير من الاموال فجوهر السياسة النفطية الخاطئة تتمحور في الحروب والحصار وغياب الاستثمار وكان نتيجة هذه السياسة الخروج باقتصاد مدمر منهار غير قادر على تلبية أحتياجاته الاساسية .

فرضية البحث :

من تلك الاهمية تنطلق فرضية البحث التي تتمحور في أنه كلما أزداد أعتماد الاقتصاد العراقي على المورد النفطي كلما زاد تشوه ذلك الاقتصاد وأثر سلباً عليه .

منهجية البحث :

لغرض أثبات فرضية البحث فقد أستخدم المنهج التأريخي الذي هو أحد أنواع المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي في تحليل البيانات الواردة في ثنايا البحث.

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث وفقاً للمحاور الاتية :-

- المحور الاول : كميات وحجم الانتاج النفطي في العراق .

- المحور الثاني :السياسة النفطية في العراق .
- المحور الثالث :جولات التراخيص النفطية .
- المحور الرابع : ستراتيجية نفطية جديدة في الاقتصاد العراقي .

المحور الاول : كميات وحجم الانتاج النفطي في العراق .

يعد القطاع النفطي القطاع الرائد والاساس في الأقتصاد العراقي ،ومنذ سنوات طوال ، ويرجع ذلك كونهيمتلك احتياطياً من النفط يبلغ ١١٢ مليار برميل ويمثل ما نسبته ١١% من حجم الاحتياطي العالمي ويحتل المرتبة الرابعة ضمن الاحتياطي العالمي[١].

وعالمياً يتوقع البعض أن يفوق الاحتياطي النفطي العراقي نظيره في دول الخليج اذا ما تم إنجاز عمليات البحث والتنقيب في الأراضي العراقية التي لم تخضع لأي مسح جيولوجي كامل، ولم تستخدم فيها التقنيات الحديثة الخاصة بالمسح بواسطة المجسات ثلاثة الأبعاد (٣D Seismic) والتي ستحل محل الأساليب القديمة مثل عمليات الحقن المائي (Water Injection) أو(Flooding)[٢].

إما داخلياً يحوي العراق ٧٣ حقلاً بترولياً ويتراوح عدد الآبار المنتجة ما بين ١٥٠٠ و ١٧٠٠ بئراً ويتوقع أن تصل هذه الآبار إلى مستوى ١٠٠ ألف بئر بعد إنجاز عمليات التنقيب.

وتمثل الحقول الجنوبية الواقعة في إقليم الجنوب (البصرة وميسان) عصب الإنتاج والاحتياطي العراقي، إذ تضم هذه الحقول حالياً ما نسبته (٧٥%) من احتياطي النفط العراقي وكما موضح في الجدول أدناه[٣]:

جدول رقم (١)

كميات وحجم الانتاج لحقول النفط العراقي(برميل /يوم)

ت	أسم الحقل	الطاقة الانتاجية
١-	حقل الرميلة الشمالي والجنوبي	٣ مليون برميل
٢-	القرنة الغربية	٢٢٠ الف برميل
٣-	الزبير	٢٢٠ الف برميل
٤-	حقول مجنون	٢ مليون برميل
٥-	حقول كركوك	١،٥ مليون برميل
٦-	حقول صغيرة مثل (ابو غراب ، أبو زرقان ، جبل فوقي)	١٥٠٠-٢٠٠ الف برميل

المصدر. عبد علي المعموري ، ود. مالك دحام الجميلي . النفط والاحتلال في العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ط/١ ، بيروت ، ٢٠١١. ص٨٥

يتضح من الجدول السابق أن حقول النفط في العراق تقسم الى :

١. حقل الرميلة الشمالي والرميلة الجنوبي بطاقة إنتاجية تبلغ ٣ مليون برميل يومياً ويحتوي على أكثر من ٦٦٣ بئراً منتجاً.

٢. القرنة الغربية بطاقة إنتاجية (٢٢٥ ألف برميل يومياً)، ويمثل هذا الحقل أحد الحقول القابلة للتطور الهائل إذ يمكن أن تصل طاقته الإنتاجية لوحده (٢ ، ٣ مليون برميل يومياً).

٣. الزبير وهو بطاقة إنتاجية تصل الى (٢٢٠ ألف برميل يومياً).

٤. حقول مجنون وهي من أضخم حقول النفط في المنطقة إذ تقدر مخزوناتها الاحتياطية بمائة مليار برميل لوحدها ويتوقع إذا ما تم تطويرها أن تؤدي الى مضاعفة الإنتاج العراقي من النفط .

٥. حقول كركوك وهي من الحقول الضخمه وتنتج احد اجود انواع النفط الخام العالميه وبطاقه انتاجيه تصل الى ١.٥مليون برميل يوميا قابله للزياده بمستويات كبيره مستقبلا .

٦. حقول أخرى صغيرة نسبياً مثل أبو غراب، وأبو زرقان، جبل فوقي وغيرها وبطاقة إنتاجية تصل الى (١٥٠ و ٢٠٠ ألف برميل يومياً).

ووفقاً لهذه الحقائق فان إنتاج العراق من النفط يمكن أن يصل الى ما بين (٥ ، ٧) مليون برميل يومياً إذا ما تم تطوير الحقول الواعدة في المنطقة خلال العقدين القادمين.وإذا ما أخذنا متوسط سعر برميل النفط البالغ (٦٠ دولار) فان الإيرادات السنوية لنفط العراق ستبلغ ما بين (١٠٨ و١٥٨) مليار دولار وهذه الأرقام واقعية وليست وهمية أو خيالية ولكنها مرهونة بتطوير الحقول النفطية، أما وفقاً لمستويات الإنتاج الحالي التي تبلغ ما بين (١.٥ و ٢) مليون برميل يومياً فان الإيرادات النفطية السنوية ستبلغ ما بين (٣٢.٤ و ٤٣.٢) مليار دولار أمريكي سنوياً[٤].

إما فيما يتعلق (بالغاز الطبيعي) فان هذه الثروة تعد ثروة المستقبل والمصدر البديل للنفط، إذ تتزايد نسب استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة سواء في إنتاج الطاقة الكهربائية أو التدفئة أو غيرها من الاستخدامات، ومن المتوقع أن يزداد اعتماد العالم على هذا المصدر من الطاقة النظيفة خلال العقود الثلاثة القادمة .

ويملك العراق حالياً بحدود (٣١١٠) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي أي ما نسبته (٢%) من الاحتياطي العالمي وهو بالمرتبة (التاسعة) في ترتيب الدول الأكثر امتلاكاً لاحتياطيات الغاز الطبيعي [٥].

وتشير إحدى الدراسات الحديثة الصادرة عن وزارة النفط العراقية إلى أن الاحتياطيات المقدرة للعراق قد تبلغ (٩٢٥٠) مليار متر مكعب ، ووفقاً لهذه الاحتياطيات فان العراق يمكن أن يمتلك (٦%) من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم[٦].

ووفقاً لنفس الدراسة فان (٨٣%) من هذه الاحتياطيات تقع في المنطقة الجنوبية وذلك لأن أغلب كميات الغاز ترافق حقول النفط وتسمى بالغاز المصاحب، ، هذا ويبلغ سعر المليون وحدة حرارية من الغاز (٢ ، ٣) دولار وهي تعادل ٢٥ متراً مكعباً من الغاز، ولا يعتبر الغاز الآن مصدراً مهماً جداً للإيرادات من العملات الأجنبية بالنسبة للعراق، ولكن من المؤمل أن يصبح مصدراً مهماً لهذه الإيرادات في المستقبل القريب[٧].

وخلاصة ذلك يمكن القول أن حجم وكميات الانتاج النفطي في العراق كان يخضع لسياسة واحدة مركزية تتركز في التمويل العسكري دون الاهتمام ببقية القطاعات الاخرى واستمرت هذه السياسة حتى عام ٢٠٠٣ .

والسؤال الذي يمكن أثارته في هذا الاطار ما هي السياسية النفطية التي أتبعها العراق قبلوبعدعام ٢٠٠٣ ؟

المحور الثاني: سياسة العراق النفطية .

١. السياسة النفطية العراقية قبل عام ٢٠٠٣.

فيما يخص بالسياسة النفطية نجد أن العوائد النفطية شملت القطاعات الاقتصادية كافة ، الامر الذي أدى الى تردي وضع تلك القطاعات وعدم القيام بالاعتماد على المخرجات التي توفرها في المساهمة بتطوير الاقتصاد ، ذلك أن الدولة هي الجهة الرئيسة التي تحصل على الريع الخارجي نتيجة أستحواذها على عوائده مما يؤدي الى أن تلعب الدولة دور السلطة المشرفة أو الوسيط بين القطاع المنتج للريع وبقية القطاعات الاقتصادية عبر الانفاق الحكومي للعائدات النفطية الضخمة ، مما يعطي الدولة دوراً مهماً ورئيساً في توزيع الريع على السكان والتأثير في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع مما يساهم في تعاظم دور الدولة في الاقتصاد.

لقد تركت السياسة النفطية التي أتبعها النظام السابق آثار جداً كبيرة على القطاعات الاقتصادية فقد أستأثرت بعض القطاعات على جزء كبير من الاستثمار على حساب قطاعات أخرى ، ولم تكن خاضعة لفلسفة أقتصادية محددة يتناسب في ظلها حجم التخصيص مع واقع القطاع ، فضلاً عن غياب الاهداف البعيدة بجانب ضعف الخبرة التخطيطية وقاعدة البيانات التي يتطلبها التخطيط .أذ شهدت السنوات ما بين (١٩٨١) و(١٩٨٤) تدهوراً في معدلات أداء الخطط والبرامج بسبب المبالغة في تقدير الايرادات النفطية[٨].

ويظهر أثر النفط على قطاع الصناعة عبر تأثيره على الصناعة التحويلية والتي تعتمد على النفط الخام والغاز الطبيعي ، والتي تتمثل في صناعة البتروكيماوية ومصافي النفط . وقد سجل هذا القطاع عجوزات مالية على مدار السنوات (١٩٨١- ١٩٩٠) ، أذ بلغ مقدار العجز عام ١٩٨١ حوالي (٢.٥ – ٢.٦) مليار دولار وتراكمت هذه العجوزات لتبلغ (٢٨.٥) مليار دولار عام ١٩٩٠ [٩].

أن البيانات المذكورة أعلاه توضح ببساطة عجز الماكنة الاقتصادية العراقية عن توفير الحد الادنى من متطلبات الحياة الاقتصادية دون الاعتماد على القطاع النفطي ،وظلت هذه الظاهرة ملازمة للاقتصاد العراقي لأن عملية إحداث تغيرات في بنية الاقتصاد العراقي وبسبب ما تعرض له من أزمات ونكبات على مدى السنوات التي مضت أنما يحتاج الى صياغة وبناء يستند الى تنويع الهيكل الانتاجي ووضع سياسات رشيدة تقلل من الاعتماد على النفط ولو بشكل تدريجي في الوقت الحاضر .

٢. سياسة العراق النفطية بعد عام ٢٠٠٣

إن ارتفاع العوائد النفطية الذي استمر بدون توقف خلال الخمس سنوات ٢٠٠٤–٢٠٠٨ قد شجع الحكومة العراقية على التوسع في الميزانية السنوية بقسميها التشغيلي والاستثماري. ويتم تقليص القسم الاستثماري عند تراجع العوائد النفطية كونه يتعلق بعمليات إعادة بناء البنية التحتية المدمرة ، أذ أصبح من الصعوبة بمكان تقليص الميزانية التشغيلية التي أصبحت تتعلق بالحياة اليومية لعموم الشعب العراقي لكونها تتألف بصورة رئيسية من الرواتب والأجور

والمكافئات التقاعدية والدعم الحكومي بما فيه دعم سلة الغذاء للمواطنين (البطاقة التموينية)، وأن تلك المصروفات تتعلق طبعاً بإعالة الناس وتوفير أسباب العيش لهم.

لقد تميز القطاع النفطي في العراق بتذبذ معدلات انتاجه وحتى الاسعار أي أنعدام وجود سياسة نفطية واضحة وثابته وأن الاعتماد عليه بشكل شبه كامل في تمويل الميزانيه السنوية سيجعل من ذلك الاقتصاد أحادي ويواجه مشاكل كثيره.

وهناك عوامل عدة وراء تراجع معدلات الإنتاج والتصدير من حقول النفط المنتجة كان أهمها[١٠]:

(١) غياب دور وزارة النفط الميداني في متابعة وتنفيذ الخطط والبرامج الإنتاجية مع الشركات الأستخراجية وحل المشاكل التي تعيق الإنتاج، إذ أدى ذلك إلى قصور ملموس في الإنتاج يزيد عن(٤٠٠ ألف) برميل باليوم بين المخطط له في سنة ٢٠٠٨ وهو(٢,٧) مليون برميل يومياً وبين الأنتاج الحقيقي الذي بلغ(٢,٣) مليون برميل يومياً فقط لتلك السنة.

(٢) ضعف أداء الإدارة بسبب قلة الكوادر في الوزارة والشركات فضلاً عن ضعف التنسيق بين دائرة المكائن وتطوير الحقول في الوزارة وبين الشركات الأستخراجية.

(٣) تأخير برامج تنفيذ حفر الآبار وإكمالها ، والتي أدت بشكل مباشر إلى صعوبة إدامة وتصعيد معدلات الإنتاج بالرغم من جهود الشركة العراقية في عمليات االحفر .

(٤) البطء الشديد في تنفيذ المشاريع المهمة كمشاريع حقن المياه وخاصة في حقلي غرب القرنة وشمال الرميلة مما تسبب في غياب الدعم المكمني وأدى إلى انخفاض الإنتاج وتوقف عدد كبير من الآبار والذي جاء بسبب ضعف أداء شركة المشاريع النفطية في تنفيذ تلك المشاريع وغيرها على مدى السنوات الماضية.

(٥) إتباع أسلوب مناقصات روتيني يستغرق زمناً طويلاً لا ينسجم مع واقع القطاع النفطي ولا يلبي متطلباته.

(٦) غياب الخدمات النفطية المساندة لعمليات الحفر والإنتاج (جس، فحوصات وقياسات حقلية، خدمات بترولية ... إلخ). مما أدى إلى ضعف عمليات السيطرة المكمنية ثم التوقف أو الانخفاض في إنتاج عدد كبير من الآبار، ولم تجر لغاية الوقت الحاضر محاولات جادة للتعاقد

مع شركات متخصصة لإسناد نشاط الإنتاج وإحكام السيطرة المكمنية للمحافظة على معدلات الإنتاج والعمل على رفعها[١١].

(٧) التلكؤ في تنفيذ مشاريع تعويض الطاقات الخزنية لمنظومة التصدير التي انخفضت إلى دون(٣٣%) من طاقتها السابقة، حيث دُمّر معظمها أثناء الحروب كمشروع خزانات الفاو والزبير وشمال الرميلة ومجمّع حديثة ((K3، إضافة للتلكؤ الحاصل في برامج صيانة الطاقات الخزنية الحالية والتي أصابها التقادم والتآكل جراء انعدام الحماية الكاثودية والصيانة المبرمجة. لقد أدى كل ذلك إلى انعدام المرونة في الطاقات الخزنية وأثر سلباً على الإنتاج اليومي وعلى حركة ونوعية تصدير النفط الخام.

(٨) عدم توفر أنظمة الفحص الهندسي لمنظومة النقل والخزن والتحميل، خصوصاً لأنابيب التصدير البحرية التي أصبحت تشكو من التقادم والتآكل وانخفضت كفاءة أدائها إلى دون النصف من طاقتها التصميمية. كما فُقدت المرونة في استغلال منافذ بديلة للتصدير عند الظروف الطارئة والاستثنائية، خاصة في منظومة التصدير التي تربط بين المنفذ الشمالي نحو تركيا والجنوبي نحو الخليج العربي، حيث لا زالت المشاريع المطلوب تنفيذها لهذا الغرض تجري ببطئ.

(٩) محدودية طاقة التصدير لميناء البصرة النفطي وميناء خور العُميّة، ووجود مشاكل فنية وهندسية كبيرة، خصوصاً في خور العُميّة، كل ذلك أدى إلى انخفاض شديد في إمكانيات التصدير من الجنوب.

(١٠) إحالة الخبرات والكوادر الهندسية النفطية الكفوءة على التقاعد سواء في مركز الوزارة أو في الشركات التابعة لها، وهجرة هؤلاء إلى الخارج بسبب الحالة الأمنية من جهة والحوافز المجزية المقدمة من قبل الشركات النفطية الأجنبية التي تعتزم الدخول إلى العراق للحصول على عقود لتطوير الحقول النفطية العراقية من جهة أخرى. أضف إلى ذلك قلة البرامج التدريبية التخصصية لتطوير العاملين لمواكبة التطورات الحديثة في الصناعة النفطية.

(١١) الوضع الأمني والسياسي المعقد والذي حال دون الاستفادة من إنتاج وتطوير بعض الحقول في محافظة كركوك وصلاح الدين، وخاصة حقول عجيل وحمرين وخورمالة وجبل بور، والذي يصل مجموع إنتاجها إلى أكثر من(١٥٠) ألف برميل يومياً.

المحور الثالث:جولات التراخيص النفطية العراقية .

لقد تباينت الرؤى حول السياسة الجديدة التي أعتمدتها وزارة النفط في أستثمار الحقول النفطية ، وأن غاب على هذه الرؤى الاستناد الى تقدير المنافع والتكاليف المالية والاقتصادية بقدر ما كانت ترتمز على الجوانب السياسية والثقافة الأجتماعية ، حول القناعة بقبول عودة الشركات الأجنبية للاستثمار في النفط العراقي ، فالسياسة الجديدة تمثلت بقيام وزارة النفط باعداد جولات للمنافسة على القبول بالعقود التي نظمتها الوزارة وأعلنت فيها شروطها لفوز بتلك العقود لاستثمار الحقول النفطية . وكان من أبرز بنود العقود هو السقف الزمني المطلوب لزيادة الطاقة الانتاجية لكل حقل ، مع تحديد أجور خدمة على كل برميل ينتج من النفط الخام ، وشملت المزايدة الاولى لجولة التراخيص تطوير سته حقول نفط بمشاركة (٣٢) شركة عالمية تمثل ١٨ بلداً في مزاد علني فالاحتياطي النفطي المثبت لهذه الحقول يمثل أكثر من (٥٠%) من الاحتياطي النفطي ، فهي تنتج أكثر(٨٥%) من نفط العراق الذي يصدر الآن ليوفر للعراق دخله من العملات الأجنبية [١٢]. وشملت جولة التراخيص الثانية تطوير ١٠ حقول نفطية تم خلالها إحالة ٧ حقول منها للتطوير ، إما الثلاث الباقية لم تتقدم إي شركة لأستثمارها . وتضمنت جولة التراخيص في يومها الأول الاتفاق على تطوير حقلي مجنون في محافظة البصرة من قبل أئتلاف شركتي شل الهولندية وبترو ناس الماليزية ، وقدمت الشركتين عرض بقيمة دولار و٣٩ سنتاً كأجور خدمة عن كل برميل إضافي منتج ، ورفع طاقة الحقل الى إنتاج الذروة ليبلغ مليوناًو ٨٠٠ الف برميل يومياًخلال السنوات الست المقبلة . وتحصل شركة شل على نسبة (٦٠%) من الارباح المتحققة عن تطوير الحقل مقابل (٤٠%) لشركة بترو ناس بحسب الاتفاق الذي تقدمايهما للتنافس . والحقل الثاني هو حقل حلفايه في ميسان الذي فاز به الائتلاف الذي يقوده (CNPC)التي تملك نسبة (٥٠%) وشركتا توتال الفرنسية وبتروناس الماليزية بنسبة (٢٥%) لكل منهما ، بأجور خدمة قدرها دولار و٤٠ سنتا . وتطوير الأنتاج ليصل الى ٥٣٥ الف برميل خلال السنوات الست المقبلة ، وقد فاز ائتلاف شركة لوكا وبل الروسية مع شتات أويل النرويجية بتطوير حقل غرب القرنة في محافظة البصرة [١٣].

وفازت شركتي بتروناس الماليزية وجام اليابنية بأستثمار حقل الغرافة . كما فاز ائتلاف كازكروم وشركة (Tebo) التركية وكوكاز الكروية وبتروناس الماليزية بتطوير حقل بدرة في محافظة واسط ، أما حقل النجمة في محافظة نينوى فقد كان من نصيب شركة انغول الانغولية [١٤].

وبخصوص السياسة النفطية فإن عدم مشاركة الشركات الأستخراجية والدوائر النفطية ذات الشأن إضافة إلى ذوي العلاقة في الحكومة العراقية فضلاً عن قلة خبرات القائمين على إعدادها في مركز الوزارة كان وراء التراجع عن مشروع تطوير الحقول النفطية المنتجة بطريقة الإسناد الفني .(TSC) فقد أضاعت الوزارة عاماً من المفاوضات مع الشركات العالمية ولم تفلح في الوصول الى نتائج إيجابية بسبب عدم نضوج شروط التعاقد لامن الناحية الفنية ولاوالقانونية [١٥].

إن عدم اكتمال متطلبات جولة التراخيص الأولى والتي تشمل الحقول النفطية الرئيسية الستة المنتجة، والتي تمثل (٨٠%) من إنتاج النفط الحالي وبحدود(٥٠%) من الاحتياطي المثبت،والمعلن عنها في ٢٠٠٨/٦/٣٠، قد أدى إلى حصول إرباك وتأثير على مستوى الأداء في دعم الإنتاج والتصدير. إضافة لذلك أدى إلى التراجع في التزام شركات نفط الجنوب ونفط الشمال عن تحقيق معدلات الإنتاج المخطط لها لسنة ٢٠٠٨ تزيد عن(٤٠٠ ألف) برميل يومياً[١٦].

إن الواقع الحالي يشير إلى ضرورة بلورة سياسة نفطية واضحة من خلال مناقشة مستفيضة تشترك فيها قيادات القطاع قي دوائر الوزارة والشركات الأستخراجية وخبراء من الجهات الحكومية ذات العلاقة تهدف إلى استثمار الوقت بشكل أكثر كفاءة من أجل تنضيج رؤية استراتيجية تحكم مسار تطوير الثروة النفطية واستغلالها بالشكل الأمثل.

فالعراق عملاق قادم الى السوق العالمية، ولكن غزارة الأحتياطات النفطية لوحدها لا تكفي أن تجعل منه عملاقاً إذ ينبغي أدارة تلك الأحتياطيات واستغلالها بحكمة، وإن واحداً من أوجه الأدارة الحكيمة هو السيطرة على مستوى الأنتاج وتوقيته بما ينسجم مع أهداف سياسة العراق النفطية، وإلاّ فإن سوء الأدارة بما فيها الخطأ بالتوقيت قد يقود الى نتائج عكسية تماماً وعندها سيصبح مثل العراق كمثل من يحمل سلاحاً جيداً ولكن يصوب ذلك السلاح لنفسه بدلاً من تصويبه الى الهدف المطلوب.

ولقد كان بإمكان الوزارة التعاقد مع شركات النفط الأجنبية وشركات الخدمات النفطية لأضافة سعة إنتاجية قد تصل الى(٤ – ٥ ملايين) برميل يومياً من الحقول المنتجة حالياً فقط لكي يصل أنتاج العراق الى(٦ – ٨ ملايين) برميل يومياً في غضون ٨ سنوات. وبذلك ستكون الوزارة قد أنجزت الخطة متوسطة الأمد بالتداخل مع الخطة بعيدة المدى وبالتوازي مع إعادة بناء وتوفير البنى التحتية اللازمة للنقل والتصدير وكذلك تأمين عناصر إدامة مستوى الإنتاج. كل ذلك عملاً بموجب توصيات ندوة خبراء النفط والاقتصاد التي ذكرتها آنفاً. حينئذ ستكون الوزارة قد هيأت نفسها لوضع مريح يتيح لها التعاقد بثقة مع الشركات العالمية لتطوير الحقول المكتشفة غير المطورة، ولكن ليس دفعةً واحدة وإنما حقلاً واحداً أو أكثر كل مرة وبما تمليه حالة التوازن بين حاجات العراق المالية وتلبية الطلب العالمي على النفط والتعاون قدر الأمكان مع الدول الأخرى ذات العلاقة للمحافظة على تماسك منظمة الأوبك وتمكينها من أداء واجباتها التي وُجدت من أجلها[١٧].

إن تنفيذ تلك العقود بكاملها ينطوي على صعود إنتاج العراق الى نحو (١٢ مليون) برميل يومياً بنهاية ٢٠١٧ (هذا بغض النظر عن إنتاج أضافي من كردستان العراق قد يصل الى مليون برميل يومياً في ذلك الحين)، ويمكننا أن نتسائل هل قامت وزارة النفط بأجراء دراسة وافية لحالة سوق النفط العالمية ووجدت أنها ستتمكن من تسويق هذا الأنتاج الهائل دون التأثير عكسياً على الأسعار أو على إداء منظمة الأوبك أو كليهما معاً؟ أم أن وزارة النفط أنجزت جولات التراخيص اعتباطاً ودون التفكير بوقع هذا القدر الهائل من الأنتاج على السوق وعلى تماسك منظمة الأوبك، علماً أن العراق هو أحد مؤسسي هذه المنظمة الحيوية؟ أن أغلب التوقعات المتعلقة بالطلب العالمي على النفط وبالأمدادات النفطية من خارج منظمة الأوبك تشير الى أن صافي الطلب على نفط الأوبك سيزداد بنحو ستة ملايين برميل يومياً بحلول سنة (٢٠٢٠) وربما سيصعد الى ثمانية ملايين برميل يومياً بعد سنة(٢٠٢٥) ولغاية (٢٠٣٠) ، ولو افترضنا جدلاً أن منظمة الأوبك ستترك العراق خارج الحصص الأنتاجية (كما هي الحالة عليه الآن) لنهاية سنة ٢٠١٦، ثم ستخصص له سقفاً إنتاجياً قدره (٦ ملايين) برميل يومياً خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٥) ليصعد ذلك السقف الى(٨ ملايين) برميل يومياً خلال الفترة (٢٠٢٦ – ٢٠٣٠)، فما هي الخسائر المالية التي ستلحق بالعراق

نتيجة قيام وزارة النفط بالأتفاق مع الشركات الأجنبية لتطوير سعة أنتاجية قدرها (١٢ مليون) برميل يومياً بدلاً من الألتزام بتوصيات الخبراء التي قضت بأضافة (٦ – ٨ ملايين) برميل يومياً فقط. في هذه الحالة ستكون السعة الأنتاجية الفائضة عن حاجة العراق(٦) ملايين برميل يومياً خلال فترة السنوات (٢٠١٧ – ٢٠٢٥)تنخفض الى (٤) ملايين برميل يومياً خلال فترة السنوات(٢٠٢٦ – ٢٠٣٠)[١٨].

أن تطوير سعة أنتاجية من قبل الشركات لا تُقدم مجاناً بل ستقوم تلك الشركات باسترجاع كُلف التطوير من العراق أما بهيئة نفط أو نقداً أو ديناً (بفائدة طبعاً). أن كلفة التطوير لبلد مثل العراق يقدر بنحو (١٠,٠٠٠ دولار) للبرميل اليومي الواحد من الحقول غير المنتجة، وهذا يعني أن الكلفة الكلية لتطوير سعة أنتاجية قدرها أربعة ملايين برميل باليوم تبلغ(٤٠ مليار) دولار والكلفة الكلية لتطوير سعة أنتاجية قدرها ستة ملايين برميل باليوم تبلغ (٦٠ مليار) دولار. فإذا كانت سعة العراق الأنتاجية الفائضة هي (٦ ملايين) برميل يومياً خلال فترة السنوات (٢٠١٧ – ٢٠٢٥) تنخفض الى (٤ ملايين برميل) يومياً خلال فترة السنوات (٢٠٢٦ – ٢٠٣٠)، فإن معدل الكلفة الكلية الموزون بعدد السنين سيكون نحو ٥٣ مليار دولار[١٩].

أن هذه ليست خسارة العراق الناتجة عن تطوير سعة أنتاجية لا حاجة لها فحسب، وإنما تلحقها كلفة الأدامة لهذه السعة الفائضة وتقدر كلفة الأدامة هذه الأيام للبرميل اليومي الواحد المنتج للنفط الخام نحو (٣٠٠ دولار) سنوياً، وهذا يعني أن كلفة الأدامة الكلية لستة ملايين برميل يومياً والتي ستكبل العراق هي(١٦) مليار دولار خلال فترة السنوات(٢٠١٧ – ٢٠٢٥) وستة مليارات دولار خلال فترة السنوات(٢٠٢٦ – ٢٠٣٠)، أي أن مجموع خسائر العراق خلال فترة السنوات (٢٠١٧ – ٢٠٣٠) لأدامة سعة أنتاجية لا حاجة لها ستكون (٢٢ مليار) دولار. ومثل هكذا كلفة لن يقبل بها بلد غني كالسعودية وهي البلد الوحيد في العالم الذي يحافظ على سعة أنتاجية فائضة لا تتجاوز مليوني برميل يومياً، وذلك من أجل الحفاظ على استقرار سوق النفط الدولية ومن أجل السيطرة والهيبة أيضاً. وبجمع كلف التطوير والأدامة ستبلغ خسائر العراق مبلغاً خيالياً قدره(٧٥ مليار) دولار خلال الفترة الزمنية(٢٠١٧ – ٢٠٣٠)[٢٠].

وخلاصة ذلك يمكن القول أن الاقتصاد العراقي بقطاعة (النفط) عانى ولسنوات طوال من مشاكل كثيرة ولغرضالنهوض بواقعة المتدهور يتطلب الكثير من الجهد وضرورة رسم سياسة أقتصادية واضحة المعالم تحدد الاهداف والممكنات والمتطلبات المرجوه في الوقت الحاضر مع ضرورة وضع رؤية مستقبلية لتلك السياسة يراعى فيها المستجدات التي تطرء على الساحة العراقية ومتطلبات السوق الدولية .

الخاتمة

ختاماً لما تم ذكره سابقاً فلابد من القول أن الاقتصاد العراقي كان يعاني على مدار السنوات السابقة لعام ٢٠٠٣ حتى بعد عام ٢٠٠٣ من أخفاقات أقتصادية ليس فقط لأعتمادة على النفط كمحور أو محرك أساس لبقية القطاعات الاخرى وانما أمتد ليشمل الاخفاق الرئيس للدولة الريعية العراقية كان مرتبط على الدوام بسلوكها الاقتصادي (المرتبط بأدارتها الشخصانية المعلنه وغير العقلانية) ، فضلاً عن الاخفاق في التخصيص السيء للموارد النفطية بين أوجة استخداماتها (الاستثمارية) المختلفة .

إما بعد عام ٢٠٠٣ واحتلال العراق فأن تلك الحصائص الرئيسة لنمط أدارة سلطة الريع لم تتغير في مجالات الانتاج وإعادة الانتاج وتوزيع الريع النفطي ، بل زاد من تدني كفاءة توزيع الريع النفطي ، والى تفاقم وتعزيز جميع المظاهر السلبية والاختلالات الاقتصادية والمجتمعية والسلوكية .

التوصيات:

لقد خرج البحث بجملة توصيات يمكن أجمالها بالاتي :

١. تشكيل مجلس إتحادي للنفط والغاز يتولى إدارة شؤون القطاع الأستخراجي نيابة عن مجلس الوزراء، وإصدار أمر بتسمية أعضائه وتخويله صلاحية تكليف مجموعة من الخبراء للمساعدة في إعداد خطط تطوير القطاع في المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

٢. الإسراع بإعادة تفعيل قانون شركة النفط الوطنية بقرار من مجلس الوزراء، وتمكينها من العمل وفق مبدأ المنافسة.

٣. إعادة النظر بالهيكل التنظيمي الحالي لوزارة النفط وتركيز إختصاصاتها بالشؤون التنظيمية في القطاع والمساهمة في الخطط ومتابعة التنفيذ دون التدخل بالشؤون التشغيلية للشركات المكونة للقطاع النفطي خصوصاً قطاع الاستخراج.

٤. الاستعانة بالخبرات والتقنيات الأجنبية التي تمتلكها شركات النفط العالمية وبيوت الخبرة وشركات الخدمات النفطية. وإن هناك ضرورة لأعداد مراجعة وتقييم دقيق لجدوى السياسات السابقة المتعلقة بعقود المشاركة مع ضرورة توفير محفزات كافية لجذب وتحفيز الشركات للاستثمار في قطاع استخراج النفط والغاز في العراق.

٥. الاستمرار بجولات التراخيص مع الشركات العالمية الرصينة، وبموازاة ذلك تبني سياسات استثنائية للتعاقد مع شركات عالمية كفوءة لتعزيز الإنتاج النفطي.

٦. التوصل إلى حل مع حكومة إقليم كردستان لاستلام النفط الخام المنتج مما يساهم في زيادة إنتاج وصادرات النفط من العراق في الأجل القصير ومعالجة المشاكل المالية المترتبة على العقود واستحقاقات الشركات الأجنبية.

٧. ضرورة توفير الدعم السياسي لضمان تنفيذ الخطط المذكورة أعلاه.

٨. منح صلاحيات استثنائية لمجالس إدارة الشركات النفطية للإسراع بتنفيذ الخطط وتجاوز الاختناقات الإدارية والمعوقات.

٩. اختيار القيادات النفطية على أساس الخبرة والكفاءة وليس المحاصصة أو الانتماء الحزبي أو الطائفي.

١٠. تحسين الوضع المعاشي وظروف العمل في القطاع النفطي والارتقاء بالرواتب والأجور المقدمة إلى العاملين في القطاع النفطي بهدف تحسين كفاءة الأداء.

١١. منح صلاحيات لوزارة النفط والشركات النفطية لاستقطاب والتعاقد مع الخبراء والكفاءات التي تحتاجها ومنحهم أجوراً تنافسية.

١٢. منح صلاحيات لوزارة النفط وللشركات النفطية لتخصيص الموارد المالية المطلوبة لتطوير وتدريب وتهيأة الكادر الوظيفي اللازم لتنفيذ الواجبات بالكفاءة المطلوبة.

(١). عبد الرزاق فارس . ألانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٦٣ ،بيروت ، ٢٠٠٩،ص ٦١.

(٢). المصدر نفسه ، ص٦٢.

(٣). د. عبد علي المعموري ، ود. مالك دحام الجميلي . النفط والاحتلال في العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ط/١ ، بيروت ، ٢٠١١. ص٨٥ .

(٤). مجموعة باحثين . الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية ،بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١ ، ص٢١١.

(٥). الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية ، مصدر سابق ، ص٢١٣.

(٦) . وزارة التخطيط . تقرير التنمية البشرية في العراق ، العراق ، ٢٠٠٥،

(٧). تقرير التنمية البشرية في العراق ، المصدر السابق ، ص١١.

(٨). هيثم كريم صيوان . أزمة الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، الملامح والافاق المستقبلية ، مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد ، ٢٠٠٩، ص ١٠٩.

(٩). المصدر نفسه ، ص٢١١.

(١٠). أيان رتليدج ، ترجمة مازن الجندلي ، العطش الى النفط ، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ؟، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٩٥.

(١١).أيان ريتليج ، العطش الى النفط ، مصدر سابق ، ص ١٠٠.

(١٢). عمرو هشام محمد ومثنى مشعان المزروعي ، أنعكاسات جولات التراخيص على واقع الصناعة النفطية العراقية ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٦٨، أبو ظبي ، الامارت العربية ، ٢٠١٠ .ص٣٢.

(١٣). المصدر نفسه ، ص٣٣.

(١٤).عمرو هشام محمد ومثنى مشعان المزروعي ، أنعكاسات جولات التراخيص على واقع الصناعة النفطية العراقية، مصدر سابق،

(١٥) المصدر نفسه ،ص

(١٦). عمرو هشام محمد . تكييف السياسات الاقتصادية في ظل الاختلالات الهيكلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١١، ص٣٤.

. King .Kathleen , Met2 ,David and Deng Ai ,(2009) ,An Econometric of Recent Oil Price movements : the role of political Events ,Economic News ,and Market Fundamentals .p5-11(١٧)

(١٨) عبد علي المعموري ومالك دحام الجميلي . النفط والاحتلال في العراق ، مصدر سابق ، ص٤٢.

(١٩) المصدر نفسه ، ص٤٤.

(٢٠) النفط والاحتلال . مصدر سابق ، ص٥٦